

نظام المشاركة في الحكم

لدى
أشراف
مكة

١٤٧ - ١٩٢٣ هـ

١٢٤٩ - ١٥١٧ م

د. أحمد بن عمر الزيلعي



ابتدع حكام مكة من الأشراف الحسين هذا النظام الذي لم يكن - على حد علمي - معروفاً من قبل. إذ لم يؤثر عن أحد من الخلفاء الأمويين، أو العباسيين، أو غيرهم من حكام الدول الإسلامية المعاصرة لهم، أنهم أشركوا أحداً معهم في الحكم على النحو الذي مارسه أشراف مكة. وسنحاول من خلال هذه الدراسة تسليط الأضواء على نظام المشاركة أو الاشتراك في الحكم، ومن ثم الوصول إلى دوافعه وأسبابه، وكذلك النتائج التي توتبت عليه.

وأول إشارة صريحة توردها المصادر العربية المتاحة عن هذا النظام، كانت في النصف الثاني من القرن الثالث الهجري | التاسع الميلادي، عندما أشرك حاكم الجماعة، يوسف بن محمد الأخيضر، ابنه إسماعيل معه في الحكم، وقد استمر إسماعيل شريكاً لوالده طوال حياته. وعندما توفي يوسف انفرد إسماعيل بولاية الجماعة^(١).

ولما آل حكم مكة المكرمة إلى أسر الأشراف الحسين منذ حوالي منتصف القرن الرابع الهجري | العاشر الميلادي لم يلجأوا إلى هذا النظام، سوى أن داود ومكثر ابني عيسى ابن فليته الهاشمي اللذين تازعا حكم مكة برهة من الزمن، أبرما فيما بينهما صلحاً تم بمقتضاه تداول الأخوين السلطة في مكة المكرمة منذ سنة ٥٧١ هـ ١٠٧٨ م^(٢). ولكن المصادر التي تورده هذه الرواية لم تشر إلى نوعية هذا التداول، وهل كان على صيغة مشاركة أم أن أحدهم كان يحكم فترة معينة، ويحكم الآخر فترة مساوية لها ؟



غير أن نظام المشاركة في الحكم ما لبث أن اتضح بعد أن آلت مقاليد إمارة مكة المكرمة إلى أسرة قتادة بن إدريس الحسيني منذ سنة ٥٩٧هـ/١٢٠٠-١٠١٠م^(٣٧). وأول إشارة صريحة في المصادر الميسورة إلى هذا النظام، كانت في عهد أبي سعد الحسن بن علي بن قتادة الذي أشرك معه في الحكم ابنه محمداً المعروف بنجم الدين أبي نجي، وعمره آنذاك سبعة عشر عاماً^(٣٨). وسبب ذلك أن راجح بن قتادة، المطالب بعرش مكة، استنجد بأخواله بني الحسين، حكام المدينة، ضد ابن أخيه الحسن بن علي بن قتادة، حاكم مكة، فأنجده بنو الحسين بسبعماية فارس بقيادة فارس بن بني الحسين في زمانه، عيسى الملقب بالخرون، فلما علم أبو نجي، وكان يقم في ينبع، بحركة راجح، وخروج بني الحسين معه من المدينة، واعتزامهم على طرد والده من مكة، خرج من ينبع في أربعين فارساً لتجدة أبيه. فأدرك القوة الغازية قبل دخولها مكة المكرمة. ثم حمل عليهم برجاله القليلين، فكسرهم، وولوا هاربين بين فمهم عيسى الخرون، ودخل مكة مسروراً بعد أن نجح في صد القوات الغازية عن أن ينالوا شيئاً من سلطان والده الذي أعجب بشجاعة ابنه، فأشركه معه في حكم مكة المكرمة^(٣٩). ولكن المصادر التي تورد هذه الحادثة لم تشر إلى السلطات التي كان أبو نجي يتمتع بها. ومهما كانت هذه السلطات، فإنها انتهت بموت والده، أبي سعد الحسن بن علي ابن قتادة الذي قتل على يد ابن عمه هماز بن حسن بن قتادة في شعبان سنة ٦٥١هـ/١٢٥٣م، واستيلاء الأخير على مكة، بعد أن طرد أبا نجي وأنصاره منها^(٤٠).

غير أن أبا نجي، بمساعدة عم أبيه إدريس بن قتادة، سعى، طوال العام التالي، إلى استرداد سلطته على مكة، فاستطاع تحقيق هدفه في أوائل سنة ٦٥٣هـ/١٢٥٥م، وحكم مكة المكرمة بعد أن أشرك معه إدريس في السلطة^(٤١). ولا يعرف على وجه التحديد كيف كان ترتيب هذه المشاركة بين أبي نجي وعم أبيه إدريس؟ رغم أن التّجّيب يذكّر «أن الأمر بينهما على حد سواء»^(٤٢). ولكن يبدو أن أبا نجي كان يأتي في الترتيب الأول من حيث التفوذ في حين يأتي إدريس في المرتبة الثانية، بدليل أن أبا نجي استأثر بحكم مكة كاملاً في سنة ٦٥٤هـ/١٢٥٦م، فاضطر إدريس إلى الخروج منها والتوجه إلى ميناء السرّين، الواقع على بعد حوالي ٢٤٠ كم إلى الجنوب من مكة المكرمة، حيث بقي أخوه راجح بن قتادة الذي سارع بالقدوم إلى مكة وتدخل بالصلح بين الأمرين^(٤٣). فاستمرت شراكة أبي نجي، وعم أبيه إدريس في حكم مكة

إلى سنة ٦٦٧هـ/١٢٦٨م عندما دبّ الخلاف من جديد بين الشريكين، وتمكن أبو نجي من إخراج إدريس من مكة المكرمة، والانفراد بإمرتها^(١١). ويبدو أن هذا الخلاف الأخير لم يكن بسبب توزيع السلطة بين الشريكين، وإنما كان بسبب علاقاتهما الخارجية كما تدرع بذلك أبو نجي فيما سأتى. فقد كانت عواطف إدريس مع المظفر الرسولي، في حين أن أبا نجي كان يميل إلى تأييد الماليك، يتضح ذلك من الخطاب الذي وجهه أبو نجي إلى سلطان الماليك، الظاهر بيرس البندقداري، والذي يشرح فيه الظروف التي اضطرنه إلى إقصاء عم أبيه إدريس، ومضمون الخطاب — كما يشير إليه تقي الدين الفاسي — أن أبا نجي «لما شاهد من عمه (عم أبيه) إدريس ميلاً إلى صاحب اليمن، وتعاملاً على دولته (أي دولة الظاهر بيرس) أخرجه من مكة، وانفرد بالإمرة وعطب له، وسأل (السلطان) مرسومه إلى أمراء المدينة، ألا ينجسوا عمه عليه»^(١٢).

استجاب السلطان بيرس لطلب أبي نجي، واعترف به حاكماً منفرداً على مكة المكرمة، وأقره على الإجراء الذي اتخذ ضد إدريس، ولكنه اشترط عليه: «تسبيل بيت الله للعائف والباد، وألا يؤخذ عنه حق، ولا يمنع زائر في ليل أو نهار، وألا يتعرض إلى تاجر ولا حاج بظلم، وأن تكون الخطبة والسكة له. ولأني نجي على ذلك عشرون ألف درهم نفقة»^(١٣). غير أن هذا الوضع لم يستمر طويلاً، إذ ما لبث إدريس أن حشد جموعاً، وهدد بها أبا نجي الذي قبل الصلح مع الأول، وعاد إلى ما كانا عليه من الشراكة في حكم مكة المكرمة، واتفقا على طاعة صاحب مصر، الظاهر بيرس، وكتب إليه إدريس يعرفه بذلك^(١٤).

وهكذا يلاحظ، أنه بالرغم من قوة موقف أبي نجي على عدم مشاركة إدريس، وحصوله على اعتراف من السلطان المملوكي بأن يحكم مكة منفرداً، وسعيه في تحييد بني الحسين،حكام المدينة، فإنه خضع للأمر الواقع، وقبل بمشاركة عم أبيه إدريس للمرة الثالثة، ولعل إدريس، وهو أسن بني قتادة في هذه الفترة، كان يستند إلى قوة وعصية كبيرتين وضعهما أبو نجي في جميع حساباته، هذا إلى أن أبا نجي كان يخشى أن يتضم الجناح المناويء له من بني حسن إلى إدريس، فقد كان هناك حزب كبير من أبناء الحسن بن قتادة يتأوى أبا نجي وإدريس معاً. وقد نجح هذا الحزب أكثر من مرة في إخراج الاثنين من مكة المكرمة^(١٥). والظاهر أن أبا نجي وجد نفسه لا يستطيع الوقوف بمفرده أمام هذا الحزب المناويء، وكان الوضع سيزداد صعوبة لو أصلح إدريس شأنه مع هؤلاء، وأصبحوا يداً واحدة ضد سلطان

أبي نمي، لذا قبل مشاركة إدريس مرة أخرى، خاصة وأن الاثنين يرتبطان بمصاهرة، وتجمع بينهما مودة كبيرة^(١٥).

ومهما كان الأمر، فإن هذا الصلح بين أبي نمي وإدريس لم يلبث أن تحول إلى خلاف ولم يمض عليه عامان، حيث استطاع إدريس استغلال فتنة أشعلت بين بني حسن، قتل فيها أحد أولاد أبي نمي، فعمل إدريس على إخراج الأخير من مكة سنة ٦٦٩هـ/١٢٧٠م، والاستحواذ على مقاليد الأمور فيها بمفرده. ولكن رد فعل أبي نمي كان سريعاً وعنيفاً، إذ توجه إلى ينبع، واستجد بصاحبها، وجمع جموعاً زحف بهم إلى مكة المكرمة بعد أربعين يوماً من خروجه منها. فالتقى بإدريس في خليص، وتحاربوا، وغلب أبو نمي عم أبيه، حيث طعنه، وألقاه عن جواده، واحتز رأسه، وحكم مكة بعد ذلك بمفرده^(١٦).

وبالرغم من أن أبا نمي أخرج، بعد هذه الحادثة، عدة مرات من مكة المكرمة، وأنه واجه حلقاً قوياً من بني عم أبيه، الحسن بن قتادة، وأشراف المدينة، فإنه فضل الاعتقاد على نفسه، ولم يفكر في إشراك أحد معه، لا من أبناء إدريس، ولا من أبنائه شخصياً، طوال فترة حكمه التي امتدت حتى وفاته سنة ٧٠١هـ/١٣٠١م^(١٧). ويعتقد أن أبا نمي لجأ إلى عدم إشراك أحد معه في الحكم، ربما خوفاً من مغبة النزاع فيما بينه وبين الشريك الجديد لو كان من غير أبنائه، وخوفاً من أن يتنازع أبنائه فيما بينهم إن هو أثار أحداً منهم بمشاركته. وكان أبو نمي يؤثر من ذوي قرابته محمد بن إدريس، وكان كثير الاغتياب به لدرجة أنه إذا رآه يقول: «هنيئاً لمن هذا ولده»^(١٨). ويذكر أنه أمر له بربع واردات الإمارة في كل سنة، دون أن تكون له ولاية بمكة المكرمة^(١٩). فلو قدر لأبي نمي أن يشرك معه أحداً في الحكم من غير أبنائه، لكانت هذه المشاركة من نصيب محمد بن إدريس، أما أبنائه، فإن رميته كان، على ما يبدو، أرفعهم شأنًا، وكان شائعاً بين أهل مكة أنه سيكون ولي عهد أبيه من بعده^(٢٠). ومع هذا فلم يشركه معه في الحكم.

ولكن أبا نمي غير سياسته هذه قبل وفاته بيومين، عندما أمر بأن يدعى لولديه رميثة، وحبيصة على قبة زمزم في أول جمعة من شهر صفر سنة ٧٠١هـ/١٣٠١م على أساس أنهما شريكان في إمرة مكة المكرمة^(٢١). ثم استمر في مشاركتهما بعد وفاة والدهما عشرة أشهر قضياها في نزاع مع محمد بن إدريس بن قتادة من جهة، وأخويهما أبي الفيث وعطيفة اللذين أمضيا فترة في اعتقال السابقين^(٢٢). حتى إذا حل موسم العام المشار إليه آنفاً، اجتمع أبو

الغيث وعطيفة مع الأمراء الممالك الذين قدموا للحج، وأقنعوها بعزل أخويهما، رمثة وحيضة وتوليتهما مكة بدلاً منهما. وتم بالفعل عزل رمثة وحيضة بعد مقاومة قصيرة من جانيهما، والقبض عليهما، وتسفيرهما موثقين في الحديد إلى مصر. واشترك في إمارة مكة بدلاً منهما، أبو الغيث وأخوه عطيفة^(٢٤). ولكن الأخوين فشلوا في ضبط الأمور بمكة المكرمة، مما اضطر السلطان المملوكي الناصر محمد بن قلاوون، إلى عزل أبي الغيث وعطيفة، والقبض عليهما في سنة ٧٠٤هـ/١٣٠٥م، ومن ثم إعادة حيضة ورمثة إلى ما كانا عليه من الاشتراك في حكم مكة المكرمة^(٢٥). فاستمر الأخوان شريكين في الإمارة حتى عزلوا بأخيها أبي الغيث في سنة ٧١٣هـ/١٣١٤م^(٢٦).

ويبدو أن الأخوين، رمثة وحيضة، قرر كل منهما أن يعمل بمفرده، بعدما تعرضا له من حوادث العزل من قبل السلطات المملوكية فعمل حيضة على انتزاع السلطة من أخيه أبي الغيث في السنة التالية، وحكم مكة المكرمة منفرداً، دون أن يشرك معه أخاه وشريكه السابق رمثة، وعمل، فوق هذا، على قطع علاقته بالسلطان المملوكي محمد بن قلاوون، وخطب بدلاً من ذلك للملك المؤيد، سلطان بني رسول^(٢٧). فاستغل رمثة هذا التحول في علاقات أخيه، وتوجه إلى القاهرة طلباً لعون الممالك ضد أخيه الذي سلبه حقه في مشاركته له في إمارة مكة، وأقدم على خطوة خطيرة، هي الدعوة لبني رسول بدلاً من الممالك. فلم يتردد الممالك في وضع قواتهم تحت تصرف رمثة الذي تمكن بواسطتها من طرد حيضة وانتزاع إمارة مكة منه، فحكمها بمفرده حتى سنة ٧١٨هـ/١٣١٨م عندما عزل في السنة التالية بأخيه عطيفة الذي حكم مكة لمدة سنة واحدة فقط^(٢٨). ثم ما لبث الممالك أن أشركوا مع عطيفة أخاه رمثة في سنة ٧٢٠هـ/١٣٢٠م على أن يكون له نصف المتحصل من إيرادات مكة، ويكون النصف الآخر لأخيه عطيفة^(٢٩). واستمرا في مشاركتها، على الرغم مما بينهما من الجفوة وعدم الانسجام، حتى انفرد رمثة بحكم مكة المكرمة، بمعية الممالك، فترة امتدت من سنة ٧٣١ - ٧٣٤هـ / ١٣٣٠ - ١٣٣٣م، عندما قدم عليه أخوه عطيفة في السنة الأخيرة، واشترك معه في نصف البلاد^(٣٠). ولكن هذه المشاركة الأخيرة بين الأخوين لم تزود إلى نيل الشقاق الذي كان مستفحلاً بينهما طوال السنوات التالية، حتى اتفقا في سنة ٧٣٧هـ/١٣٣٦م - ٧م على ترك مكة لانيهما مبارك ابن عطيفة. ومغاسر بن رمثة، وتوجها للإقامة في الواديين، على بعد حوالي ٢٥٠ كم إلى

الجنوب من مكة المكرمة^(٣١).

غير أن شركة مبارك ومغامس لم تنجح، إذ ما لبثت غراها أن انفصلت بسبب ما نشب بين ابني العم من نزاع أدى إلى استئثار مبارك بالأمر دون مغامس. لتدخل الأخوان، رمية وعطيفة من جديد في النزاع الذي انتهى، بدعم من المالِك، لصالح رمية فحكم الأخير مكة منفرداً من سنة ٧٣٧ - ٧٤٤هـ / ١٣٣٧ - ١٣٤٣م. ولم يشترك معه أحد في الإمرة^(٣٢). ويبدو أن رمية الذي تقدمت به السن، شعر بضعفه، وعدم مقدرته على إدارة الإمارة فتنازل عنها في سنة ٧٤٤هـ / ١٣٤٣م لابنيه عجلان وثقة اللذين عوضا والديهما بمبلغ ستين ألف درهم^(٣٣)، غير أن هذا التنازل ربما لم يعجب السلطان المملوكي، الصالح إسماعيل بن محمد بن قلاوون، الذي أعاد رمية إلى إمرة مكة في أواخر السنة المذكورة، بعد أن اعتقل ثقة بمصر وهرب عجلان ميمما شطر اليمن^(٣٤). فمكث رمية في إمارة مكة حتى تولاها ابنه عجلان منفرداً في جمادى الآخرة سنة ٧٤٦هـ / ١٣٤٥م، أي قبل خمسة أشهر من وفاة والده الذي وافته منيته في شهر ذي القعدة من السنة المذكورة^(٣٥).

وعندما تمكن عجلان من السلطة، أجاز لإخوته مشاركته في إيرادات الإمارة فقط، وليس في الحكم الذي كان من اختصاصه وحده، بحيث أمر لأخيه سند بثلاث ما يحصل عليه أمير مكة من الجبايات والرسوم، دون أن يسمح له بنقل اسمه على السكة، أو يذكره في الخطبة، جنباً إلى جنب، مع أمير مكة^(٣٦). كما منح أخويه مغامساً ومباركاً إيرادات ميناء السرين، الواقع إلى الجنوب من الكُيْت بحوالي ٤٠ كيلومتر^(٣٧)، ثم مضى عجلان في سياسة التقرب والتودد إلى إخوته، ثقة وسند ومغامس، وابن عمه محمد بن عطيفة، ولجأ الدخول معهم في منازعات، حتى أنه تنازل لهم في سنة ٧٤٨هـ / ١٣٤٧م عن نصف الإمرة، دون قتال، بعد أن ظلت من نصيبه وحده مدة سنتين^(٣٨). ولكن هذه التزعة السلمية التي كان يتحلى بها عجلان، لم تحل دون دخوله في نزاع مع أخيه ثقة في سنة ٧٥٠هـ / ١٣٤٩م، انتهى بخروج الأول من مكة، وذهابه إلى مصر، وانفراد الأخير بالسلطة فيها، حيث عمل على قطع الدعاء لأخيه عجلان من على قبة زمزم، وسعى إلى السلطات المملوكية للاعتراف به حاكماً منفرداً لمكة المكرمة^(٣٩). ولكن عجلان عاد إلى مكة في آخر هذه السنة ليتولى الإمارة بمفرده، في حين غادرها إخوته ثقة وسند ومغامس إلى اليمن^(٤٠). واستمر عجلان يمارس سلطاته في مكة

مفرداً حتى سنة ٧٥٢هـ/١٣٥١م حين قبل مشاركة أخيه ثقبه مناصفة بناء على وساطة جرت بين الطرفين^(١١).

غير أن عقد هذا الصلح ما لبث أن انتقض بعد عام واحد من إبرامه، ذلك أن ثقبه استأثر بالسلطة في مكة دون أخيه عجلان الذي غادر العاصمة متوجهاً إلى ديار بني شعبة، الواقعة إلى الجنوب من مكة المكرمة^(١٢). ولكن عجلان عاد ليتولى مقاليد الإمارة بمفرده في سنة ٧٥٤هـ/١٣٥٣م واستمر على ذلك حتى تم التصالح بينه وبين أخيه ثقبه في سنة ٧٥٧هـ/١٣٥٦م، حيث أدى هذا التصالح إلى اشتراكهما معا، وبحض إرادتهما، في إمرة مكة المكرمة^(١٣). ويبدو أن هذا الصلح لم يكن على صفاء، إذ ما لبثت البغضاء بين الأخوين أن عادت سيرتها الأولى، حيث دبّ بينهما نزاع انتهى بإقصائهما في سنة ٧٦٠هـ/١٣٥٩م من قبل السلطان المملوكي، الناصر حسن بن محمد بن قلاوون، وإحلال سند بن رميثة، ومحمد ابن عطيفة محلّهما وقد حكما مكة بالاشتراك^(١٤).

غير أن الشريكين الجديدين فشلا في الاستمرار في شركتهما، رغم مساندة المماليك، فما لأن العصية للقرابة لديهما غلبت على المصلحة العامة، وعلى المسؤولية التي يفترض أن يضطلع بها الحاكم، فالتخذاً بجانب عشيرتهما، بني حسن، وناصرهم في نزاعهم ضد المماليك، الأمر الذي انتهى بعزل محمد بن عطيفة، وسند بن رميثة، وإعادة عجلان، الحاكم الشرعي، إلى إمارة مكة المكرمة في سنة ٧٦٢هـ/١٣٦١م، فقام عجلان بمبادرة جديدة نحو مسألة إخوته حيث أشرك معه أخاه ثقبه في الحكم، بناء على رغبة عجلان نفسه، وبطلب منه إلى أخيه ثقبه الذي توفي بعد ذلك بأيام قليلة، دون أن يتمتع بهذه المشاركة^(١٥). ثم أشرك عجلان معه ابنه أحمد، وأمر له بربع ما يحصل عليه أمير مكة من الإيرادات^(١٦). وبذلك استقرت الأمور لعجلان في إمارة مكة المكرمة. ومما هباً له هذا الاستقرار، وفاة أخيه، ومناقسه الرئيسي ثقبه، ثم وفاة منازع آخر له، هو أخوه الثاني، سند الذي توفي في سنة ٧٦٣هـ/١٣٦٢م^(١٧). يضاف إلى ذلك، أن عجلان أعطى ابنه أحمد ربعاً آخر من إيرادات مكة، عندما طلب أحمد ذلك من والده، حتى يحول الوالد دون الوقعة فيما بينه وبين ابنه من قبل القواد الذين التفوا حول أحمد^(١٨). وظل عجلان يحكم مكة بمشاركة ابنه أحمد حتى سنة ٧٧٤هـ/١٣٧٢م، عندما تنازل للأخير عن الحكم مقابل مبلغ من المال، واستمرار ذكر اسمه في الخطبة، والدعاء

له فوق قبة بئر زمزم مدى حياته^(٥٠). فالتزم أحمد بشروط والده عجلان حتى توفي الأخير في سنة ٧٧٧هـ/١٣٧٥م^(٥١).

وبموت عجلان أصبح ابنه أحمد حاكماً منفرداً لمكة، ولم يشاركه أحد في إمارتها، حتى إذا حلت سنة ٧٨٠هـ/١٣٧٨م، أشرك معه ابنه محمداً في الحكم، وطلب من السلطان المملوكي، الظاهر برفوق، الموافقة على هذه المشاركة، التي لقيت استجابة من الأخير، وأرسل بذلك تقليداً لـ محمد في سنة ٧٨٥هـ/١٣٨٤م^(٥٢).

ورغم المحاولات التي بذلها بنو حسن، بزعامة عنان بن مغاس بن رميثة، وحسن بن ثقبه، نحو النيل من سلطة أمير مكة أحمد بن عجلان، وابنه وشريكه، محمد بن أحمد بن عجلان، فإلها صمداً، ودامت شركتهما حتى توفي أحمد بن عجلان في سنة ٧٨٨هـ/١٣٨٦م^(٥٣)، قال أمر مكة إلى ابنه محمد الذي سبقت الإشارة إلى مشاركته لوالده أثناء حياته^(٥٤).

ولكن محمداً الذي كان واقعاً تحت تأثير عمه كيش بن عجلان، لم ينعم طويلاً بعرش مكة، إذ وقع ضحية مؤامرة، اشترك فيها الماليك وعنان بن مغاس بن رميثة، انتهت بقتله في شهر ذي الحجة من السنة نفسها، وتولية عنان مقاليد الأمور في مكة المكرمة^(٥٥). غير أن عنان الذي كان يعاني من ضائقة مالية كبيرة، عجز عن مقاومة آل عجلان الذين ثاروا لقتل محمد بن أحمد بن عجلان، وسيطروا على جدة، وهددوا سلطان عنان بمكة^(٥٦). فاضطر الأخير إلى إشراك عقيل بن مبارك بن رميثة، وأحمد بن ثقبه حتى يكسب تأييدها^(٥٧)، ثم أشرك شخصاً ثالثاً هو علي بن مبارك بن رميثة، بحيث صارت مكة تحكم من قبل أربعة أشخاص، ودعى لهم جميعاً فوق قبة زمزم في المسجد الحرام، وكاد أن يدعى لهم في خطبة الجمعة، لولا أن خطيب المسجد الحرام رفض أن يشرك أحداً مع عنان في هذه الخطبة^(٥٨).

ولما وصلت أخبار هذه الفوضى إلى مصر، أدرك السلطان المملوكي الظاهر برفوق، عجز عنان بن مغاس عن إدارة شؤون الإمارة، فاضطر إلى عزله في سنة ٧٨٩هـ/١٣٨٧م، وتولية علي بن عجلان بدلاً منه، مقاليد الأمور في مكة المكرمة^(٥٩). إلا أن تمسك عنان بحقه في الإمارة، وعزمه على المقاومة المسلحة اضطرت السلطات المملوكية إلى الاعتراف به شريكاً على بن عجلان^(٦٠) في السنة نفسها. ولكن عنان لم يستطع دخول مكة بسبب تصدي علي

ابن عجلان له، وإلحاق الغزوة به وبرجاله^(٦١). فتج عن هذه الغزوة إقصاء عنان، وتثبيت أقدام علي بن عجلان في مكة، حيث حكمها منفرداً إلى سنة ٧٩٢هـ/١٣٩٠م، عندما عاد عنان إلى الاشتراك معه بسعي من السلطان المملوكي برفوق^(٦٢). فاستمرت شركتهما إلى سنة ٧٩٤هـ/١٣٩٢م، عندما استقل علي بن عجلان بإمارة مكة التي لبث بها حتى مقتله سنة ٧٩٧هـ/١٣٩٥م^(٦٣).



وعندما قتل علي بن عجلان، حكم أخوه حسن بن عجلان مكة منفرداً من سنة ٧٩٨هـ/١٣٩٦م إلى سنة ٨١٠هـ/١٤٠٨م، ثم أشرك معه ابنه بركات في نصف الإمارة، وكان ذلك بمباركة من السلطان المملوكي، الناصر فرج بن برفوق. وبعد ذلك بسنة، أشرك ابنه الثاني أحمد مع أخيه بركات في النصف الآخر، واحتفظ الشريف حسن بلقب نائب السلطنة في الحجاز، ذلك اللقب الذي يطلق لأول مرة على شريف من أشراف مكة^(٦٤). فاستمر كل منهم في عمله حتى عزلوا جميعاً في سنة ٨١٨هـ/١٤١٦م من قبل السلطان المملوكي المؤيد شيخ، وتولى حكم مكة، ونياية السلطنة في الحجاز، بدلاً منهم، الشريف رميثة بن محمد ابن عجلان^(٦٥). غير أن الملك المؤيد سلطان الماليك بمصر، ما لبث أن رضي عن حسن ابن عجلان، وأعادته إلى إمارة مكة في السنة التالية^(٦٦). ثم أشرك حسن بن عجلان ابنه بركات معه في الدعاء على قبة زمزم، عندما قدم الأخير إلى مكة من مصر في سنة ٨٢٠هـ/١٤١٧م^(٦٧). وكانت هذه الخطوة بمثابة تهديد لتقليد بركات إمارة مكة المكرمة، حيث لم يمض عام واحد على هذه المشاركة حتى أبدى الشريف حسن رغبته في التخلي عن الحكم لابنه بركات في سنة ٨٢١هـ/١٤١٨م وحلف أتباعه بين الولاء للأخير^(٦٨). ثم أشرك معه أخاه إبراهيم بن حسن بن عجلان في سنة ٨٢٤هـ/١٤٢١م، على أن يكون لكل منهما ثلث إيرادات الإمارة، والثلث الباقي للشريف حسن نفسه^(٦٩). فوافقت السلطات المملوكية على مشاركة بركات لوالده، ووصل تلويضهما إمارة مكة من قبل السلطان المملوكي، المظفر أحمد بن المؤيد شيخ، في ربيع الأول من السنة المذكورة^(٧٠). ولكن هذا التفويض لم يتضمن الموافقة على مشاركة إبراهيم بن حسن بن عجلان لوالده حسن، وأخيه بركات، الأمر الذي جعله سبباً في إثارة المناصب لأبيه، وأخيه معا^(٧١).

وما توفي الشريف حسن في سنة ٨٢٥ هـ ١٤٢٦ م. ثم مكة بن به الشريف بركات
لذي حكمها مفرد حتى غلبه سلطان مملوكي، فحصل في سنة ٨٤٥ هـ ١٤٤١ م. وأسد
بدره مكة، عوف عنه. بن أخيه الشريف علي بن حسن بن عجلان^(٦٦) ثم عرف في اسمه
أناية بأخيه أبي الحسن بن حسن بن عجلان^(٦٧)، وما فشل أبو الحسن في حمل على
سفر لأموال في مكة، عرف عنه في سنة ٨٥٠ هـ ١٤٤٦ م. وبعد بركات بن علي بن عبد
مرد أخرى، فخرس سلطان من جديد كأمير مكة المكرمة^(٦٨) وما أحسن بركات بعده
مقداره على إدارة سلطانه بسبب قدمه في سنه، فأجده بن رعيه في سنة لأموال توجه
به محمد بدره مكة حد ثمانية. حسب من سلطان مملوكي ثم توفي على سجنه وتعيين
أبه محمد بدلا منه، فوقف سلطان مملوكي على حد حسب، ووصل مرسله بني بعض
تعيين محمد بن بركات أمراً على مكة، بعد وفاة والده بركات في شعبان سنة
٨٥٩ هـ ١٤٥٥ م^(٦٩) وحكم محمد مكة مفرد حتى سنة ٨٦٨ هـ ١٤٧٤ م. عندما أشرقت
سلطان مصر مملوكي، فبني، مع محمد في حكمه وبدره بركات بن محمد بن بركات^(٧٠)
وبدو أن بركات حد ثب كداه ومقداره في حكمه حتى أن سجنه ووصله بأنه «كان
أجل بني أبيه، وأمره بن حلقه» كما عبده من بأخيه أخرى فسه وبد، وشريكه في
السلطنة، بحيث لم يتعرض على قرار تعيين أحد من أفراد الأسرة الحاكمة في حياة والده^(٧١).

وبعدما توفي محمد بن بركات في مطلع سنة ٩٠٣ هـ ١٤٩٧ م. ثم مكة بن علي بن
أبه وشريكه مناد. بركات بن محمد بن بركات بن حسن بن عجلان، ووصل تدوين
السلطان فيساي به بولاية مكة وأمهان، وجميع لأقارب حذاره في شهر ربيع الآخر من
اسم نفسه^(٧٢) «وأمره من مائة أخويه، هرج وحار» به على سلطنة في مكة^(٧٣)،
وحردة عنه في بعض مرات فبته صفا، ثم بعد ذلك سرور حد جديد معه في الأمر في سنة،
فمر ب حكمه مكة المكرمة، وما أشرقت معه أخوه وصديقه في نفس وقت، فبني بن محمد،
في سنة ٩١٠ هـ ١٥٠٤ م^(٧٤) ثم أشرقت به علي بن بركات مع أخيه فبني بني قدمه على
عنه في إداره، وحصل به نصف حسب أمير مكة من بركات وإداره، وأمره بركات
بأخيه^(٧٥) وما توفي علي بن بركات في سنة ٩١٣ هـ ١٥٠٧ م. عن بركات به محمد،
المعروف بالثاني، شريك لأخيه فبني بن محمد في إداره^(٧٦) واستمر بعد المشاركة
التي حكمها أبوه وعنده بن لأخوين، بركات وفبني، حتى توفي الأخير في صفر سنة

١ مشاركة اختيارية وقد بدأت هذه بمرثك في سعد بنده أبي عبي معه في الحكم كما تقدم، حيث تمت هذه مشاركة محسن بن ردة بنوهم وختياره ثم صهر هذا النوع مرة ثانية منذ عهد عجلان بن ربيعة، حين أنشئت معه بن أحمد، ومثل هذا فعل أحمد مع ابنه محمد، وحسن بن عجلان مع بن بركات، وبركات مع ابنه محمد، ومحمد مع ابنه بركات، وهكذا حتى وصلت إلى يد أبي عبي الثاني الذي شكل مشاركته الثانية لوالده نهاية الفترة التي تعطيها هذه المدرسة

٢ مشاركة مفروضة وكاتب هذه مشاركة تعرض على خاكم وهو كارهه، غير رغب فيها، وذلك سحبه لاعتدال، الاعتبار الأول لديه بمرثك، واحتياج خاكم، لأي سبب من الأسباب، إلى مشاركته، أو شيعه حبه سرح بن السعدي ومن أئمنه على ذلك، مشاركة في عبي بن ربيعة بن ربيعة بن ربيعة، ومثلت له، في عبي ربيعة مع حميصه، وفي لعبت مع عصفه، في حكمه، ومشاركة عجلان لأخيه نفسه، ومثلت له ثلاثه من لأشراف هم عجل بن مارت بن ربيعة، وأحمد بن لقبة المكحول، وعلي بن مبارك بن لقبة، ومشاركة عبي بن عجلان عجل بن معصم في بعض سرح

والاعتبار الثاني، مدخل سلاطين محاسن، وفرضه أحد مضافين بالحكم شريك للآخر، وقد سبقت الإشارة إلى دور محاسن في بلد كهم ربيعة بن أبي عبي مع أخيه عصفه أكثر من مرة ابتداء من سنة ٧٢٠ هـ ١٣٢٠، وعصفه سرح بن ربيعة ومحمد بن عصفه شريكين في حكم مكة المكرمة، وبشرائهم عجل بن معصم مع عبي بن عجلان في سنة ٧٩٢ هـ ١٣٩٠، وغير ذلك من الأمثلة التي سبقت لأشرف

أما من حيث دوامها، فلاحظ أنها حصص، في معصم لأخوال، بدفعين أحدهم سياسي والاخر اقتصادي.

١ الدافع السياسي لا شك أن حب شهرة وسعرة ونجدة، وهي من ارغاب لفظية التي نحكم في حياة معصم سرح، كاتب من أهم بركاته التي تعيد حذف هذا الدافع فكيف يبدد عصفه بن أشرف مكة، وكل واحد منهم يدعي أن ناه أو جده كان في يوم من الأيام حاكماً، وأن من حقه شرعاً أن يتمتع هو أيضاً بالحكم حتى ولو كان في حال نضام بعينه عترة نضام أو تقصر نصف حاكم، لأن هذه خصوصية متفصي به لا تخالفة إلى الحكم

ومن هنا يتضح أن ولاية العهد إنما كانت غير موجودة في تقاليد الأشراف، وأن عهدهم لم يستحوذ على نظام بديل يؤدي إلى توارث حكمه، وإنما إنما وجدوا هذا بديل في نظام المشاركة الذي سبقته إشارة إلى أنه الخطوة الأولى المقصية إلى الحكم، لأن الفرصة من خلال هذا نظام، نتاج أداء شريك ثلاث حذارته في حكمه، وتكوين الأنصار والمؤيدين، حتى يأمن معارضة، ويقوم بتأييد أهل الحل والعقد بدين كانوا غائب من لأشرف أنفسهم، بالإضافة إلى العلماء وتقود وعبرهم من أصحاب الجود

ويعتقد بأن أبا عبيد لأول عدم أمر أن حفظ بونديه، رمية وحمية، فإن ذلك كان بمثابة عهد هما، وقد كان مقصود هذا عهد رمية، لأنه كان يتنازع في مكة أنه سيكون ولي عهد له^(١٩) ولكن لو لم يكن في ذلك كان يعني على رمية من سطوة أخيه الثاني حمية، إنما صغر إلى شركهم مع في حصة، لأن لأحر كانت فيه رغبة شديدة، يتضح ذلك من قول الخبيبي الذي يذكر بأن حمية «كان شجاعاً مقداماً كريماً، يفضل الثورة على البروة، وكان محمدياً طويلاً، يفتني بمكة المعصية بدعوة على دمه ودماءه وأمواله لأهل من تصاف إليه من شرر ساس وسرى حبيح، وكانوا يرون أن الأمر لا يد معه لأن رحح (رمية) المذكور»^(٢٠)، وفي خلال مثل أبي عبيد عندما اشترك معه ابنه أحمد، وأحمد عندما اشترك معه ابنه محمد، وحسن بن خلال عندما اشترك معه ابنه تركاب ج

وهكذا يلاحظ أن معصية أشراف مكة، كانوا يحرصون على شراك أبنائهم معهم في حكمه، وكانوا يحفظون بذلك على تفقيد من سمعوا بممونية حتى يضمنوا وصول هؤلاء الأبناء إلى الحكم في حضرة شبيه بولاية العهد، بل إن شريف حسن بن خلال صرح بما كان يعتنق في نفسه عدم عاد به تركاب من مصر في سنة ٨٢٠هـ ١٤١٧م، واشتركة معه في الحكم، حيث تذكر بعض المصادر أن حسن صر «يقود لاه بولاية، ويقود لبي حسن وعبرهم، هو سبيلهم»^(٢١) كما عهد بعض الأشراف هذا عهد رمية إلى انتشار عن الحكم في أواخر حياته لأبنائهم، حتى يضمنوا إلى وصول هؤلاء الأبناء إلى السبيل وكان بعض الأبناء يعتمد إلى خليف أبنائه بين الولاء والطاعة لاه^(٢٢)، حتى يضمن عدم معارضة له بعد وفاته. وهكذا يتضح أن أربعة في الوصول إلى الحكم، كانت من أهم الدوافع السياسية التي تدفع خلف هذا النظام، وأن مشاركة أحكام في حياته كانت من الأمور المقصية إلى الحكم

بعد ثمانية، وأن ذلك كان مصححاً من مصاهر ولاية العهد.

٢ الدافع الاقتصادي يسود الاعتقاد أن لأشرف الحسين، ولا سيما أجداد قنادة بن دريس، كانوا يعتقدون أن هم حف موروث في إيرادات إمارة مكة المكرمة، وأن على أحكامه في أي زمان، أن يعطي هؤلاء لأشرف شيك من حقهم موروث يضاف إلى ذلك أن معظم بني حسن، وربما حتى أولئك الذين يسو من صفه حكام، كانوا على عادة الأمراء، يشيرون ببعض من حكرهم، ويسرف في الإنفاق، وكانوا يحتفظون حاشيات من الأتباع ومؤيديهم تعيش على ما تمنحه هؤلاء هم من عقارات وأغصان وجو ذلك، وكانت المشاركة في حكمهم، بما كان نوعها، هي سبيل وحيد للحصول على ما يحتاجه الأشرف من موارد مالية ممتدة.

ففي هذا الجانب متعلق ما هو موروث في إيرادات إمارة مكة المكرمة، يلاحظ مما تقدم، أن أن نرى لأول مرة محمد بن دريس يبيع إيرادات إمارة في كل سنة، وعمل عجلان بن ربيعة في بداية عهده على توزيع نصف ما يحصل عليه أمير مكة من حسابات ورسوم على إخوته وابن عمه محمد بن عصبه، وكان أحمد بن عجلان يدفع رواتب شهرية ومخصصات أخرى لأمير الأشرف، بالإضافة إلى رسوم أخرى يتقاضونها منه في موسم الحج، كانت تقدر بعشرة آلاف درهم، أو تزيد لكل فرد منهم (٩٧).

وعندما خرج ربيعة بن محمد بن عجلان على صاعقه عمه حسن بن عجلان في سنة ٨١٧ هـ ١٤١٤ م، بدأ محمد بن عجلان يبيع، لأحمد بن محمد الأخير بدفع مائتي ألف درهم ربيعة (٩٨) وحصل الشريف تركا بن حسن بن عجلان على نصف من إيرادات مكة في سنة ٨٤٧ هـ ١٤٤٣ م، عندما منحه أخوه أبو القاسم، أمير مكة في ذلك الوقت، إصراره لتسوية أي كان يدفعها أهل جردية، بن جنوب من مكة، ومقداره ٨٠٠ ألفي، يضاف إلى ذلك أنه منحه ما كان يلقى على فئات حجار ومقداره ألف وسعمائة ألفي، كما مر في ثلاثمائة ألفي من سنة خمس (٩٩) وهكذا فعل هرع، أمير مكة، عندما تعهد في سنة ٩٠٧ هـ ١٥٠١ م بأن يدفع إلى أخيه تركا بن محمد مبلغ ألفين أو ثلاثة آلاف دينار شرياً أهده بعض أئمنه سي يستصيع مرة من حلالها أن يستجيب في أي مدى كان

لأشرف يرون أن همه حق موروث ومشتراك في واردات إمارة مكة يجب أن يُقصد، حتى ولو أدى بهم الأمر إلى الخروج على الحاكم.

وظهرت في الجانب الآخر عناصر مستعدة اقتصادياً من هذا النظام ومن صراعات لأشرف في سبيلها، وهذه عناصر تمثل في بعض مجموعات لأشرف الحسين، والقادة المعروفين باسم الغمرة والخميسات^{١١}، وكانت هذه مجموعات تبع دور دور في سبيل خلافتهم بين حكمه وفي ترجيح كفة أحد شريكين على الآخر، وكانت هذه العناصر حتم على تأييد شخص واحد، حتى يحل بمرء أن هذه مجموعات ربما كانت تعمل في حل قضايا مستقلة حتى تأتي من مشيئة من لأشرف، لأنها لو تجمع على تأييد شخص واحد، فبشيء من هذه الغش، وبشيء من عدل دور الذي كانت تلعبه، وانتهاءً منس بقيت إليه حصة بمصالح لاقتصاديه التي كانت حصة

وإن ذكر في مصادر مسورة دور هذه مجموعات في صراعات لأشرف كان في سنة ٧٣٧هـ ١٣٣٦م، حين تدخلوا في خلافتهم سي أن يمي عصفه ورميته، فأيّد لأشرف الحسينون عظيمه، وانتصر القواد الغمرة لأخيه زمته^{١٢}.

وفي سنة ٧٥٠هـ ١٣٤٩م خرج عجلان ضد أخيه ثنية على أثر خلاف بينهما، فاعترض عود عجلان، وحدث دور وصوله من أخيه، فاعترض عجلان من استمر إلى القاهرة، واستأثر ثنية بعده بمكة^{١٣}، ولكن عجلان الذي كان من ذي قبل يعتمده على تأييد بني حسن، عمل على كسب هؤلاء العود إلى حبه ببدء من سنة ٧٦٢هـ ١٣٦١م، الأمر الذي ساعده على تثبيت أقدامه في حكمه^{١٤}، في حين ورقة الأشرف الحسينيون، لاعتقادهم بأنه ستأثر باعدائهم التي حصل عليها من خلالة تحني بن يعقوب دونه، وأحدوا في مراسه أخيه سيد الذي حرصوا على خروج عن أخيه عجلان، وسحبوا منه ونحوه بن حظه هذا العرض^{١٥}، ولم يكتف لأشرف بتحريض سيد ضد أخيه، بل عملوا على تحريض أحمد ضد أخيه عجلان، وعزروه بمصاحبة أخيه برتبة بعضه من يردب الإمارة ربما آخر، ولكن لولاه الذي كان عازماً بمكاييد الأشرف، سخطت بطلب إليه حتى حوّل دول بشوب الخلاف هذا بينهما^{١٦}، وعندما ولي أحمد بن عجلان لحكمه، حاول أن يستغل بني حسن والقواد الغمرة معاً، حتى يوجههم إلى توسيع رقعة الإمارة، ويبيدهم عن الصراعات الداخلية، ولكن الخلاف ما لبث أن شب بينه وبين القواد الغمرة، بسبب رفضه وساطتهم فيما بينه، وبج

صاحب حتى بن يعقوب، فالتصو، ببعض ماضي من لأشرف. وأعزوه أحمد الذي حصع
في النهاية طلب هؤلاء لعوداً^(١١١) ولكن الغنة لم يته بين أحمد وبني حسن حتى قرو
بالقطاعات بعدد ربع لايرد سويته لإمارة مكة المكرمة^(١١٢)

وفي أثناء شركة عبد بن معاصي وعلي بن عجلان، كان لعود لعمره بولون عبد في
حرب كان على يده. بن تاييد لأشرف^(١١٣)، وقد سيد هؤلاء لأخبار بشريكين، مما
سبب في استدعائهم من قبل أصحاب مملوكيه في سنة ٧٩٤هـ ١٣٩١هـ ١٢^(١١٤) وقد
أبى هذا الاستدعاء، واحتار عبد في مخافة، وعودة علي بن مكة المكرمة^(١١٥)، حيث
حاول أن يصهر سفرته علي لأشرف وعود معه، لكن محاولته هذه صارت باعثلاً، فقد
ثبكت غصه لأشرف من الاستيلاء على جدة ومفاتيح علي بن عجلان خلال مواصلة وجه
من مصر عن صريفها^(١١٦)، ولم يته الأمر عند هذا الحد، فقد ألقى عنه لعود لعمره، وحمل
في الشرف بن لأشرف الذين أخذوا في مفاصته وسعلاها مدية حتى تعصت التجارة في
مكة وحده وصرف عهده بن ماء مع، ثم سبى الأمر لعمره عليه، فته في سنة
٧٩٧هـ/١٣٩٥م^(١١٧).

ثم شهد عهد الشريف حسن بن عجلان ظهور فئة أخرى يعرفون بالقواد المحيصة،
كانوا في جانب لأشرف الذين قمو لأحد عبد من قبل، وقصمت هذه لفئة إلى لأشرف
في مبادئهم حسن بن عجلان، فاستنصاح لأخير، بفصل القواد لعمره، لأخبار على حصومه
وبشنيهم من وادي مر^(١١٨) ورعه تنصاف حسن بن عجلان علي لأشرف فإن قضيه
يهد حتى صاحبه في حربي موسى سنة ٧٩٩هـ ١٣٩٦هـ ٧ علي أن يدفع هو مبلغ
خمسين ألف درهم، مقابل عده بعرص بن حسن لأمر شجار لعمدين بن مكة^(١١٩)
ثم ارتفع هذا مبلغ إلى تسعين ألف درهم في سنة ٨١٥هـ^(١٢٠) وعندما عرف حسن بن
عجلان عن إمرة مكة في سنة ٨١٨هـ ١٤١٥، وبولاد بدلا منه بن أخيه، زمينه بن محمد
بن عجلان، الذي كان يستند بن تاييد لأشرف والقواد المحيصة، عادر حسن مكة متوجه
إلى الشرق، ولكن القواد لعمره، حياء لقدمي لأخير، صبو منه عوده إلى مكة المكرمة،
وعرضوا عليه مساعدتهم، فبدأ عاد إلى مكة، فصر هؤلاء القواد جيشهم، وصاحبوه قتال كيرة
فما مساعدتهم له، فله يوافق الشريف حسن على ذلك، ونوحه بن مدينة سورة^(١٢١)، وما

عاد حسن مرة أخرى إلى حكم مكة المكرمة، ولم يصبح بينه وبين ابن أخيه رغبة وأصهر حسن لئلا ينشأ كثير من الاعتصام به، بل يعجب هذا الصبح كثير من لأشرف، ولم يؤيدوه، فقد وصف عاصي موقفهم هذا بقوله: «وما سهل ذلك أكثر من حسن حاجتهم أن حاكمه لا يروج كثيراً إلا من غشاه»^(١٢١)

وهذا الموقف واحد بين كيف كان حسيون يدفعون لأقارب في الاحتصام والاعتصام حتى يحصلوا على مكاسب مادية، وكان هذا الاحتصام ينتهي في كثير من الأحوال إلى مشاركة، ويصبح لكل شريف فئة يعصرونه، وبما هي حصل هذه فئة على معام اقتصادية من هذا الشريف أو ذلك^(١٢٢)، ومهما يكن الأمر، فإن هؤلاء لأشرف سمروا في ماحصة حسن من عجلان العدا، وترو عيبه، وسبوا على حدة في سنة ١٢٢٠ هـ ١٢١٧ م، وأعلنوا عريه، وتولية ابن ميه بدلاً عنه^(١٢٣)، غير أن شريف حسن استطاع مقاومهم، حتى تم الصبح بينه وبينهم سنة ١٢٢١ هـ ١٢١٨ م بعد أن عقدوا مأساة من لإحسان إيه، كعادته كل سنة^(١٢٤)، وبكيفية مع ذلك أخذوا يحسبون عريه حتى سحب عنه في سنة ١٢٢٧ هـ ١٢٢٣ م، عندما عر شريف حسن عن مرة مكة، وحققه في حكمه على من عدا من مدمنين من ميثه، حب حصي لأحمر بيده عدد من بني حسن، بالإصافة إلى بعض أفراد القواد العمرة والخميسات^(١٢٥).

وبما أن أمور مكة من شريف بركاب، كانوا أن أحد من يعود يعود لأشرف مدعو، ولكن هؤلاء كانوا حيد صد بركاب، وجعلوا من أخيه أحمد من يرده من حسن من عجلان. رعد قد حلف، «وعدوه بدعهم» صد عنه، ولم يجد بركاب به لا قبل به بمقاومة هؤلاء، حتى من مصخنته في سنة ١٢٥٧ هـ ١٢٥٢ م، وأثره لهم بدفع أربعة آلاف دينار للقود، ونالهم ديار لأن أخيه أحمد من يرده^(١٢٦).

والخلاصة أن الدافع الاقتصادي استخدم أكثر من مرة من قبل عدد من الأشراف على اعتبار أنه وسيلة من وسائل الضغط للوصول إلى المشاركة في الحكم^(١٢٧) كما استطعت مافسات الأشراف وصراعاتهم على الحكم، أو الاشتراك فيه، من قبل القواد والجماعات المستعدة بهدف الأضرار والحصول على معام مالية من المتنافسين، وكان النجاح في النهاية لمن يدفع أكثر. ولهذا يلاحظ أن أكثر الأحكام الذين احتفظوا عناصهم لفترة طويلة، هم من الأعياء الذين كانوا يستطيعون الدفع إلى الجماعات المستعدة، ومن هؤلاء عجلان من

رمثة، وأحمد بن عجلان، وحسن بن عجلان، حيث يذكر أن هؤلاء كانوا يملكون كثيراً من العيد والعقار في داخل مكة وخارجها^{١١٦٥} في حين أن أقرهم كان أقلهم حظاً في الحكم مثل عاتل بن مغاس الذي سقت الإشارة إليه فيما تقدم.

النتائج المترتبة على نظام المشاركة في الحكم :

تقدمت على هذا النضد عدد من نتائج، يأتي في مقدمتها لأحلاف على توريث بعضهم، وكذلك لأحلاف على إدارة شؤون إمارة مكة، على سبيل مثال، ما حدث في سنة ٧٥٣هـ - ١٣٥٣م، عندما توجه عجلان بن رمثة إلى حدة حامية مكوس من سفن البحارة التي كانت ترمو في مينائها، وبعثه ذلك، رفض سببه سبع مئة من جنده وشريكه معه، مما دعا الأخير إلى جمع أعوانه، واستوجه بهم إلى حدة، حيث اصطاح بعض على عجلان، واستغلل في النهاية إمارة مكة المكرمة^{١١٦٦} وفي سنة ٧٩٢هـ - ١٣٩٠م، استغلل أخلاف بن علي بن عجلان بن رمثة، وبن عمه وشريكه عاتل بن مغاس حول استيلاء بني يحيى بن يسمع بها كل منهم، وبعثه بتسليمه شؤون خلافتهم، ستم رابعاً على برث مكة، والإقامة حارجه، ولما بدحلاه إلا بعد ضروره، وبشراف رمثة محدودة، وعين كل منهم من يبوب عنه في تصرف الأمور، واستلاء ما يخصه من إيرادات الإمارة^{١١٦٧} وهكذا كان الحال مع عدد من أشرف مكة، الذين انصهرت حكمهم في شقاق ووقوق مع شركائهم، بن سائل الاختلاف في الرأي ومصابه بالمشاركة في الحكم يؤدب حيد بعض أمراء مكة مثل إدريس بن فتادة، وأبي العيث بن أبي عمي وعلي بن عجلان، وحارث بن محمد بن بركات وغيرهم وبصيغة أخرى، فإن مشاركة في الحكم، مائة لكن من نوع خاص مثل الشراة الأبناء مع نائهم، وشركة الأخوة الذين تربطهم مودة حميمة، مثل بركات بن محمد، وأجبه قايناي، فإنها تكون مدعاة لخلاف كثيرة، وبكفي إشارة إلى عداوة يوردها لعصامي فعلاً عن اسمرفدي في تعليقه على شركة عاتل بن مغاس وعلي بن عجلان حيث يقول «وكيف ينظم أمر الأملاك مع الاشتراك»^{١١٦٨}

ونجح عن هذا النظام أيضاً تدخل سلاطين المماليك في الشؤون الداخلية للأشرف، وأصبحت إمارة مكة شعبة بدلت ولاية، مثل سائر الولايات، دبعة لمصر، وأصبح تعيين

الأشراف وعربهم، بل وحى اعتقادهم، وأمر على قتل بعضهم، بعد سلاطين مماليك فقد كان أشراف مكة، قبل هذا العهد، يتمتعون إلى حد ما باستقلال داخلي، وكان الخلفاء والسلاطين في مصر وإعراق يرحلون من أشراف مكة باخصة فقط ويديرون عيهم، مقابل ديث، مانع طائلة على شكل مرتبات، ومخصصات أما الآن، فقد احتل الحال عن ذي قبل، وأصبح أمراء مكة يقدمون الهدايا القدية والعبية لسلالين مماليك مقدس الولاية الكرامة أو المشتركة، وقد شجع أمراء المماليك هذا الإحاة الذي ترتب عليه عرب أمراء أقباء وكفاء، واستبداهم بأحرار صغار، ويفترون إلى الكفاء في الحكم، لا شيء إلا مجرد أن الأحرار دفعوا أكثر، أو شدوا الرحا إلى مصر، وأقموا لسلالين مماليك منهم الأقصا والأحق بالحكم، وألصقوا بسابقهم تماماً وأهية.

ورتب على هذا العهد عدم الاستقرار، وكثرة الحروب بين لأشراف وقطيعه لرحم، وقتل الأقربين، أو سجن عيهم، حاب عدم الانتفاع إلى الإصلاحات في بيت الله الحرام، وتأمين مشاعره التي عدت مسرحاً لحروب ولاقتل وقد ساعد على شتعال هذه الحروب بين الأشراف، سلبه المماليك، وعده تدعيمهم لإيقاف صراعات بني حسن في مكة، لدرجة أن أحد قادة المماليك قال لمشريف هراغ حين صلب مساعدته ضد أخيه بركات ورجوا قاتلوا ويحذركم، وحى ما، نحن فيكم، ومن عذب ونجده^(١٢٤)

وقد فتح هذا العهد الباب على مصر عية لاستعانة بالحجود المستترقة والإكثار من شراء العبد، وتعبدهم^(١٢٥) وكذلك الاستعانة بقوت خارجية عبر سلاطين مماليك، مثما فعل حمصة عندما استعد لاجل الحول في العراق^(١٢٦) واستعانة في العيث بن أبي نبي، وثقة بن رمنة، ورمينه بن محمد بن عجلال سلاطين عن لرمسيين في فترات متباعدة، ضد منافسيهم من ذوي قراباتهم^(١٢٧) وعاشت على هذا العهد وما تبعه من صراعات بين الأشراف، جماعات متكسبة مثل لقود العسرة ولقود حمصات، وبعض صويف بني حسن، حيث عمل هؤلاء على إضرار الأشراف والتعريض بهم، وصاروا يكفون بعضهم مالا تصل إليه قدرتهم من أحد الأموال من التجار وأحبوب من مزارعين، وهو ذلك والخلاصة أن هذا العهد، وما ترتب عليه من تنافس على الحكم، يؤد إلى إعراق كدمة الأشراف وإمدهاب برحهم، ورفض إمارتهم ربطاً مباشراً لسلالين مماليك وهو وجد لأشراف صغوفهم، وأجمعوا كلمتهم لأصبحوا يعزل سدهم الحرام، ومشقة الوصول إليه، قوة يسعى المماليك وعيرهم إلى كسب

- [illegible]

- (٤٣) القاضي، خلف الخواري، ج ٢ ص ١٠٥، القلعة الشين، ج ٣ ص ٣٧٧، ج ٦ ص ١٦٥، دحلان، ثمرات البلد الخرم، ص ٤٩.
- (٤٤) الخروزي، السؤك، ج ٣، ص ١٤٨، ابن هلد، إلفاق الزوي، ج ٣ ص ١٧٦، دحلان، ثمرات البلد الخرم، ص ٤٩.
- (٤٥) القاضي، القلعة الشين، ج ٤، ص ١٦٨، الخالي، البحر الزمزم، ورقة ١٣٦ ب، ١٣٧ أ.
- (٤٦) ابن هلد، إلفاق الزوي، ج ٣ ص ٢٩٠-١٩١، القاضي، سمع النجوم التواني، ج ٤ ص ١٦٤، الخروزي، إلفاق دحلان، الزمزم، ورقة ١٤ ب.
- (٤٧) القاضي، القلعة الشين، ج ٦، ص ١٦٨، ابن هلد، إلفاق الزوي، ج ٣، ص ١٩١، دحلان، ثمرات البلد الخرم، ص ١٠٥.
- (٤٨) القاضي، القلعة الشين، ج ٤، ص ١٦٢، السجاري، مباح النجوم، ص ٢٢٣-٤، دحلان، ثمرات البلد الخرم، ص ٥٠.
- (٤٩) القاضي، القلعة الشين، ج ٦، ص ١٦٩، القاضي، سمع النجوم التواني، ج ٤ ص ١٦٥.
- (٥٠) القاضي، القلعة الشين، ج ٦، ص ١٦٩-١٧٠، ابن حزم، المسلك في التورر الكفاية، ج ٦ ص ١٦٥، ابن هلد، إلفاق الزوي، ج ٣، ص ٢٦٨-١٦٠، دحلان، ثمرات البلد الخرم، ص ٥٠.
- (٥١) ابن حلفون، القلعة، ج ٤، ص ١٢٠، القاضي، القلعة الشين، ج ٦، ص ١٧٠، القاضي، سمع النجوم التواني، ج ٤، ص ١٦٥-١٧٠، السجاري، مباح النجوم، ص ٢٦٥.
- (٥٢) ابن حزم، المسلك في التورر الكفاية، ج ٦، ص ١٦٨، التورر الكفاية، ج ٦ ص ١٦٥، ابن هلد، إلفاق الزوي، ج ٣، ص ٢٦١، دحلان، ثمرات البلد الخرم، ص ١٠٨.
- (٥٣) الخروزي، القلعة التواني، ج ٤، ص ١٥٩، السجدي، السؤك، ص ١٦٦، القاضي، سمع النجوم التواني، ج ٤، ص ١٦٧.
- (٥٤) الخروزي، السجدي، السؤك، ص ١٦٦، ابن هلد، إلفاق الزوي، ج ٣ ص ٢٦١، الخالي، البحر الزمزم، ورقة ١٣٥ ب، دحلان، ثمرات البلد الخرم، ص ٥١.
- (٥٥) الخروزي، القلعة التواني، ج ٤، ص ١٦٠-١٦٠، الخالي، البحر الزمزم، ورقة ١٣٥ ب، علي بن عبد القادر الخروزي، الأراج النسي في التاريخ النسي، تحقيق محمد بن صالح السليمان، قدمت قبل دوحه المذكورة من جامعة أدنبرا في عام ١٩٧٩م، ص ١٢٤.
- (٥٦) ابن حلفون، القلعة، ج ٤، ص ١٦١، ابن هلد، إلفاق الزوي، ج ٣، ص ١٦٦، السجاري، مباح النجوم، ص ٢٢٠-٢٢٠.
- (٥٧) القاضي، القلعة الشين، ج ٦، ص ١٦٥، الخالي، البحر الزمزم، ورقة ١٣٥ ب، دحلان، ثمرات البلد الخرم، ص ٥٢، كحل في أحد من قبل دوحه من الآثار على يد أبو مكارم محمد بن أحمد بن حلفون مشهوراً من عند كحل في حلفون، نظر القاضي، القلعة الشين، ج ٣، ص ١٢٢، ج ٤، ص ١٢٥.
- (٥٨) ابن هلد، إلفاق الزوي، ج ٣، ص ١٦٢، القاضي، سمع النجوم التواني، ج ٤، ص ١٦٥.
- (٥٩) الخروزي، القلعة التواني، ج ٤، ص ١٦٤، السجدي، السؤك، ص ١٦٨، القاضي، القلعة الشين، ج ٦، ص ١٦٥-١٦٠، دحلان، ثمرات البلد الخرم، ص ٥٢.
- (٦٠) ابن حلفون، القلعة، ج ٤، ص ١٦١، الخروزي، السؤك، ج ٣، ص ١٦٧، دحلان، ثمرات البلد الخرم، ص ١١٤.
- (٦١) القاضي، القلعة الشين، ج ٦، ص ١٦٦، الخالي، البحر الزمزم، ورقة ١٣٥ ب.
- (٦٢) القاضي، القلعة الشين، ج ٦، ص ١٦٨، الخروزي، السؤك، ج ٣، ص ١٦١، الخالي، البحر الزمزم، ورقة ١٣٦ أ.
- (٦٣) الخروزي، القلعة التواني، ج ٤، ص ١٦٨-١٦٠، ابن حزم، المسلك في التورر الكفاية، ج ٦، ص ١٦٦، القاضي، سمع النجوم التواني، ج ٤، ص ١٦٦-١٦٠.
- (٦٤) القاضي، القلعة الشين، ج ٤، ص ١٠٣، ١٠٤، ابن هلد، إلفاق الزوي، ج ٣، ص ١٦٦، دحلان، ثمرات البلد الخرم، ص ١٥٥، دحلان، ثمرات البلد الخرم، ص ١١٤.
- (٦٥) ابن هلد، إلفاق الزوي، ج ٤، ص ١٥٥-١٥٠، محمد بن عبد الرحمن السجاري، القلعة، التاني، بورر، دار المطابع طو مؤرخة، ج ٣ ص ١٠٤، القاضي، سمع النجوم التواني، ج ٤، ص ١٥٣-١٥٠.
- (٦٦) القاضي، القلعة الشين، ج ٤، ص ١١٦، ابن حلفون، جامع التلخيص، ص ١١٧، القاضي، سمع النجوم التواني، ج ٤، ص ١٥٧.
- (٦٧) ابن هلد، إلفاق الزوي، ج ٣، ص ١٥٨، الخالي، البحر الزمزم، ورقة ١٣٧ ب، دحلان، ثمرات البلد الخرم، ص ١٥٩، دحلان، ثمرات البلد الخرم، ص ٢٣.

- (٦٨) القاضي، القلعة الشين، ج ٤، ص ١٦٦، ابن فهد، إتحاف النوري، بقول القلعة الشين، مطبوعة مطبوعة جامعة الملك سعود، رقم ف ١٩ ورقة ٩٨ أ.
- (٦٩) القاضي، القلعة الشين، ج ٤، ص ١٦٦، ابن فهد، إتحاف النوري، ج ٤، ص ١٧٧-١٧٨، السخاوي، الضوء اللامع، ج ٣، ص ٣، ص ١٠٤.
- (٧٠) القاضي، شفاء العروق، ج ٩، ص ٢٦٠-٢٦١، القلعة الشين، ج ٤، ص ١٦٩-١٧٠.
- (٧١) النظر : ابن فهد، إتحاف النوري، ج ٣، ص ١٧٩-١٨١، القاضي، صفة السجود التوحي، ج ٤، ص ١٥٩، دحلان، أئمة البلد الحرام، ص ٥٩.
- (٧٢) ابن حجر، المستدرك، أئمة القصر، ج ١، ص ١١٦، ج ٩، ص ١٦٠، ابن فهد، إتحاف النوري، ج ٣، ص ٢٢٩، النظر أيضا، حواشي ٨١٥ هـ في آخر، المطبوعة بمكتبة الحرم المكي رقم ٢٢٦ تاريخ (عقري) وحملت أن جالبا بمكتبة الشريعة والمكتبات الإسلامية (جامعة أم القرى) يصل على تحفته ليل ترجمة الدكتور لا من قسم التاريخ في المكتبة نفسها، السخاوي، الضوء اللامع، ج ٣، ص ١٢.
- (٧٣) ابن فهد، إتحاف النوري، حواشي سنة ٨١٤ هـ، التاريخ الشين، ورقة ١٥٠ ب، دحلان، أئمة البلد الحرام، ص ٦٢-٦١.
- (٧٤) ابن فهد، إتحاف النوري، حواشي سنة ٨١٥ هـ، ابن فهد، إتحاف النوري، ج ٣، ص ٢٢٩، القاضي، البحر الزاخر، ورقة ١٣٨ ب، ابن فهد، إتحاف النوري، ج ٣، ص ٢٢٩، القاضي، صفة السجود التوحي، ج ٤، ص ١٥٩.
- (٧٥) ابن فهد، إتحاف النوري، حواشي سنة ٨١٥ هـ، ابن فهد، إتحاف النوري، ج ٣، ص ٢٢٩، القاضي، صفة السجود التوحي، ج ٤، ص ١٥٩.
- (٧٦) ابن فهد، إتحاف النوري، حواشي سنة ٨١٥ هـ، ابن فهد، إتحاف النوري، ج ٣، ص ٢٢٩، القاضي، صفة السجود التوحي، ج ٤، ص ١٥٩.
- (٧٧) القاضي، البحر الزاخر، ورقة ١٣٨ ب، ابن فهد، إتحاف النوري، ج ٣، ص ٢٢٩، القاضي، صفة السجود التوحي، ج ٤، ص ١٥٩.
- (٧٨) القاضي، البحر الزاخر، ورقة ١٣٨ ب، ابن فهد، إتحاف النوري، ج ٣، ص ٢٢٩، القاضي، صفة السجود التوحي، ج ٤، ص ١٥٩.
- (٧٩) عن مناقشة هراغ وحواشيه وأئمة القصر، ج ١، ص ١١٦، ابن فهد، إتحاف النوري، ج ٣، ص ٢٢٩، القاضي، صفة السجود التوحي، ج ٤، ص ١٥٩.
- (٨٠) القاضي، البحر الزاخر، ورقة ١٣٨ ب، ابن فهد، إتحاف النوري، ج ٣، ص ٢٢٩، القاضي، صفة السجود التوحي، ج ٤، ص ١٥٩.
- (٨١) القاضي، البحر الزاخر، ورقة ١٣٨ ب، ابن فهد، إتحاف النوري، ج ٣، ص ٢٢٩، القاضي، صفة السجود التوحي، ج ٤، ص ١٥٩.
- (٨٢) القاضي، البحر الزاخر، ورقة ١٣٨ ب، ابن فهد، إتحاف النوري، ج ٣، ص ٢٢٩، القاضي، صفة السجود التوحي، ج ٤، ص ١٥٩.
- (٨٣) ابن فهد، إتحاف النوري، حواشي سنة ٨١٥ هـ، ابن فهد، إتحاف النوري، ج ٣، ص ٢٢٩، القاضي، صفة السجود التوحي، ج ٤، ص ١٥٩.
- (٨٤) القاضي، البحر الزاخر، ورقة ١٣٨ ب، ابن فهد، إتحاف النوري، ج ٣، ص ٢٢٩، القاضي، صفة السجود التوحي، ج ٤، ص ١٥٩.
- (٨٥) ابن فهد، إتحاف النوري، حواشي سنة ٨١٥ هـ، ابن فهد، إتحاف النوري، ج ٣، ص ٢٢٩، القاضي، صفة السجود التوحي، ج ٤، ص ١٥٩.
- (٨٦) لمحمد الدين النوري، التكملة السائرة، تحقيق جليل سليمان جوري، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٩٥ م - ج ١، ص ١٦٦، محمد ابن علي النوري، إتحاف النوري، حواشي سنة ٨١٥ هـ، ابن فهد، إتحاف النوري، ج ٣، ص ٢٢٩، القاضي، صفة السجود التوحي، ج ٤، ص ١٥٩.
- (٨٧) النظر، القاضي، صفة السجود التوحي، ج ٤، ص ١٥٩، دحلان، أئمة البلد الحرام، ص ٥٩.
- (٨٨) عن مناقشة هراغ وحواشيه وأئمة القصر، ج ١، ص ١١٦، ابن فهد، إتحاف النوري، ج ٣، ص ٢٢٩، القاضي، صفة السجود التوحي، ج ٤، ص ١٥٩.

- (٨٩) نظر : ابن خلدون، التلوي، ج ٤، ص ٢٣٧-٤٠، ٢٤٥-٢٤٦، القلشندي، صبح الأعشى، ج ٥، ص ٤٦-٥٠، ج ٧، ص ٢٣٢-٢٣٤، ج ١٢، ص ٢٢٧، يفي من التلوي، غاية الأمان، تحقيق محمد عبد الفتاح عاتق، وحسن مصطفى زيات، القاهرة، دار الكتاب العربي، ١٣٨٨هـ/١٩٦٨م، ج ٦، ص ١٦٦-١٦٧، والمصنفات التي يصفها في شكري مطرقة.
- (٩٠) يذكر ابن فضل الله العمري رواية عن الشريف مباركة بن عطية ابن أبي ليلى : أن حكام مكة يدينون بالخاصة إمام الزيدية باليمن، ويعتقدون أنهم نوابه. نظر : الشريف بالمصنف الشريف، القاهرة، مطبعة الماسند، ١٣١٦هـ، ص ١٦٠، وانظر أيضا : القلشندي، صبح الأعشى، ج ٥، ص ٥٦، ج ٧، ص ٢٣٤، ج ١٢، ص ٢٢٧.
- (٩١) صبح الجود التلوي، ج ٤، ص ٢٩٢.
- (٩٢) القصار نفسه، ص ٤٠٥.
- (٩٣) النجدي، مسند المرأة والذكورة، ص ٢٠٧.
- (٩٤) القصار نفسه والمصنفات نفسها.
- (٩٥) القاضي، الطبقات الشريفة، ج ٤، ص ١٦٨، ابن فهد، إقبال الزري، ج ٢، ص ٤٤٨، القصار، صبح الجود التلوي، ج ٤، ص ٢٥٩.
- (٩٦) نظر : القاضي، الطبقات الشريفة، ج ٤، ص ١٦٨، ابن فهد، التلوي الكبير، ورقة ٩٨.
- (٩٧) القاضي، الطبقات الشريفة، ج ٣، ص ٩٥.
- (٩٨) ابن فهد، إقبال الزري، ج ٣، ص ١٥٥، المحامي، البحر الزاخر، ورقة ٤٣٧-٤٠.
- (٩٩) ابن فهد، إقبال الزري، التلوي المطبوع، ج ٢، ص ٨١٧، الإهداء ١٢٠، والذي طلبه، والذي عُدَّ ويعدَّ في الوقت الحاضر باسم الشافعية الشافعية والشافعية، نظر الزياحي، حاكم السرى، ص ٣٠.
- (١٠٠) ابن التلوي، القلشندي، ج ٤، ص ١٥٢، عبد القوي من فهد، بلوغ القوي، ورقة ١٦٦، القاضي، صبح الجود التلوي، ج ٤، ص ٢٨٣.
- (١٠١) القلشندي، التلوي، ج ٤، ص ١٥٢، أحمد مولي الشريف أبي سعد، الحسن بن علي بن قاتل، والشمسيات : كلهم نسبة إلى مولي الشريف حجة في أبي ليلى. نظر : القاضي، الطبقات الشريفة، ج ٤، ص ٢٣، ج ٣، ص ١٤١، ويشار إلى مولي الأسوان السيلاني، ص ٨٥، ج ٤، ص ١٤٦.
- (١٠٢) القاضي، الطبقات الشريفة، ج ٤، ص ١٦٦، ابن فهد، إقبال الزري، ج ٣، ص ٢٠٨.
- (١٠٣) القاضي، الطبقات الشريفة، ج ٣، ص ٢٩٥، ج ٤، ص ١٦١، القاضي، صبح الجود التلوي، ج ٤، ص ٣٢٩.
- (١٠٤) ابن فهد، إقبال الزري، ج ٣، ص ٢٠٨، القاضي، صبح الجود التلوي، ج ٤، ص ١٤٤.
- (١٠٥) القاضي، الطبقات الشريفة، ج ٤، ص ١٦٩، ج ٤، ص ١٦٨-١٦٩، تقع مدينة علي بن مطهر علي بعد حوالي ٤٧٠ إلى الجنوب الشرقي من القلشندي، لواء، لواء علي سامي البحر الأحمر. نظر أحمد الزياحي، التلوي الإسلامية للشريعة في والذي على، حوليات كلية الآداب جامعة الكويت، الرسالة الخامسة والاثلاثون، حوليات السليمان الكويت، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م، ص ١٦-١٧.
- (١٠٦) ابن فهد، إقبال الزري، ج ٣، ص ٢٩٥، المحامي، البحر الزاخر، ورقة ٤٣٥.
- (١٠٧) القاضي، الطبقات الشريفة، ج ٣، ص ٩٦، المحامي، البحر الزاخر، ورقة ٤٣٥.
- (١٠٨) القصار نفسه، ص ٩٣، ابن فهد، إقبال الزري، ج ٣، ص ٢٤٤.
- (١٠٩) نظر : القاضي، الطبقات الشريفة، ج ٤، ص ١٦٩، القاضي، صبح الجود التلوي، ج ٤، ص ٢٥١.
- (١١٠) القاضي، الطبقات الشريفة، ج ٤، ص ١٦٩، المحامي، البحر الزاخر، ورقة ٤٣٥.
- (١١١) ابن خلدون، التلوي، ص ٢٣٢، السجدي، صالحي الكوي، ص ٢٣٢.
- (١١٢) القاضي، الطبقات الشريفة، ج ٤، ص ٢٦١-٢٦٢.
- (١١٣) القاضي، القصار نفسه، ص ٢٦١-٢٦٢، ابن فهد، إقبال الزري، ج ٣، ص ٢٩٤.
- (١١٤) القاضي، الطبقات الشريفة، ج ٤، ص ١٦٨-١٦٩، والذي مرَّ، أبو عمر الطبراني : أكلوا أودية مكة من الشمال، وهو على بعد مرحلة منها.
- (١١٥) نظر : القلشندي، صبح الأعشى، ج ٤، ص ٢٥٩.
- (١١٦) ابن فهد، إقبال الزري، ج ٣، ص ٤٠٥.
- (١١٧) القاضي، الطبقات الشريفة، ج ٤، ص ٩٦.

- (١١٧) ابن هبذ، إقبال الزري، ج ٣، ص ٥٦٦-٦٠٧.
(١١٨) الطبق الثمين، ج ٤، ص ١٦٥. وانظر أيضا: ابن هبذ، إقبال الزري، ج ٣، ص ٥٦٦.
(١١٩) انظر: القاسي، الطبق الثمين، ج ٦، ص ١٠٩، ١٢٨. ابن هبذ، إقبال الزري، ج ٣، ص ٣٧٧، القصاني، صحت الشجر المولوي، ج ٢، ص ٦٤، ص ٦٥١.
(١٢٠) ابن هبذ، إقبال الزري، ج ٥، ص ٥١٣-١٠. القصاني، صحت الشجر المولوي، ج ٤، ص ٣٥٨-٩. السخاوي، صالح الكرم، ص ٣٤٥-٦.
(١٢١) القاسي، الطبق الثمين، ج ٤، ص ١٦٨-٩.
(١٢٢) ابن هبذ، إقبال الزري، ج ٣، ص ٦٠٤-٦٠٥. القصاني، صحت الشجر المولوي، ج ٤، ص ٦٦٠.
(١٢٣) ابن هبذ، إقبال الزري، القسم المخطوط، حوادث سنة ٨٥٧هـ، التاريخ الثمين، ورقة ٦٧ ب.
(١٢٤) انظر: القاسي، الطبق الثمين، ج ٣، ص ٩٣، ج ٤، ص ٣٩٥، ج ٦، ص ٩٥، ١٣٢.
(١٢٥) انظر: السخاوي، أبي القاسم، ج ١، ص ١٧٢، الدرر الكامنة، ج ١، ص ٢١٥. السخاوي، الفتاوى الملاح، ج ٣، ص ١١٠٤. الحلي، البحر الزاخر، ورقة ٤٣٥ أ.
(١٢٦) القاسي، الطبق الثمين، ج ٣، ص ٣٩٦، ج ٦، ص ٦٣-١٠، القروي السؤك، ج ٢، ص ٨٨٧ ب.
(١٢٧) القاسي، الطبق الثمين، ج ٦، ص ١٠٩، ١٢٨. السخاوي، أبي القاسم، ج ٤، ص ١٥٠٦. ابن هبذ، إقبال الزري، ج ٣، ص ٣٧٧. وزيد بن الأسمع على ذلك انظر: القاسي، الطبق الثمين، ج ٦، ص ١٠٩. الحلي، البحر الزاخر، ورقة ٤٣٤ ب، ٤٣٦ أ. السخاوي، صالح الكرم، ص ٣٦٣.
(١٢٨) صحت الشجر المولوي، ج ٤، ص ٦٥٢.
(١٢٩) عبد العزيز بن هبذ، تاريخ القرى ١٢٨ أ وبشارة موريل، الأخبار السنية، ص ١٦٥.
(١٣٠) انظر: علي سبط الخال، القاسي، الطبق الثمين، ج ٦، ص ١٠٠، ١٠١. السخاوي، أبي القاسم، ج ٤، ص ١٦٧. القروي، السؤك، ج ٢، ص ١٨٢٠. ابن هبذ، إقبال الزري، ج ٣، ص ٣٧٠.
(١٣١) انظر: ابن عبد الله الخليل، ص ١١٧-١١٨. القاسي، الطبق الثمين، ج ٤، ص ٢٢٨-٢٢٩. السخاوي، الدرر الكامنة، ج ٢، ص ١١٧-٨.
(١٣٢) انظر: القاسي، الطبق الثمين، ج ٣، ص ٣٩٦، ج ٤، ص ١٠٩، ١١٧-٨. ج ٦، ص ١٧٠، ١٧١. ابن هبذ، إقبال الزري، ج ٣، ص ١٣٦، ٥١٤-٥.
(١٣٣) القاسي، الطبق الثمين، ج ٧، ص ١٥٠. انظر أيضا: القصاني، صحت الشجر المولوي، ج ٤، ص ٢١١-١٢.
(١٣٤) أبو شامة الخليل، علي الروضتين، ص ١٢٣.

